

مقومات الفكر المقاولاتي وآليات دعم المقاولاتية في الجزائر

Elements of entrepreneurial thought and mechanisms to support entrepreneurship in Algeria

سليم بولحية¹

جامعة قسنطينة 3

salim.boulahia@univ-constantine3.dz

تاريخ الوصول 2022/07/12 القبول 2022/10/20 النشر على الخط 2022/11/05

Received 12/07/2022 Accepted 20/10/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على معرفة مقومات وأسس الفكر المقاولاتي التي يحتاجها المقاول لإنجاح مشاريعه، كالمقومات الشخصية أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز ويتحقق ذلك إذا كانت الثقة بالنفس والرؤية المستقبلية والتضحية والمشاركة بالإضافة إلى المقومات البيئية كالمحيط الاجتماعي الذي يعتبر عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة هذا من جهة ومن جهة ما هي الآليات التي تستعملها الجزائر في عملية دعم المقاولاتية، وهل هناك متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة والناشئة، قد اعتمدنا في توضيح ذلك من خلال سرد مجموعة الدراسات والاطر النظرية ثم معرفة واقع هذه العملية التكاملية بين اسس المقاولاتية والياتها من خلال اعطاء نموذج للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: مقومات المقاولاتية، المحيط الاجتماعي، الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، تنمية المقاولاتية.

Abstract:

This study seeks to identify the elements and foundations of entrepreneurial thought that the contractor needs for the success of his projects, such as personal ingredients, ie providing the best performance, striving to achieve goals, taking responsibility, working on innovation, continuous development and excellence. The social, which is considered an important element in pushing towards the establishment of the institution due to its complex composition on the one hand, and on the one hand, what are the mechanisms that Algeria uses in the process of supporting entrepreneurship, and is there follow-up and accompanying small and emerging institutions, we have adopted to clarify this by listing a set of studies and theoretical frameworks and then a detailed The reality of this integrative process between the foundations and mechanisms of entrepreneurship by giving a model to the National Agency for the Management of Microcredit.

Key words: entrepreneurship components, social environment, Economical role, social role, entrepreneurship development.

¹ المؤلف المراسل: سليم بولحية البريد الإلكتروني: salim.boulahia@univ-constantine3.dz

1. مقدمة:

إن التحديات الاقتصادية المعاصرة دفعت بالدولة إلى تنشيط كافة السبل من أجل تحقيق التنمية المستدامة من أجل بناء نظام اقتصادي مبني على أسس ومقومات بتفعيل آليات لإنشاء مؤسسات مصغرة وناشئة، ومن أجل تفعيل هذه الآليات كان لا بد أولاً وضع خطط استراتيجية تخدم المصلحة العامة وهنا جاء طرح مقومات الفكر المقاوالاتي كأداة لتمكين المقاولين من النجاح وتحقيق أهداف المؤسسة من خلال غرس العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح كالمهارات التقنية التي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

بالإضافة المهارات التفاعلية وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها. وهدف الدراسة هو معرفة واقع اعتماد السلطات العمومية على ترقية المؤسسات المصغرة والناشئة، حيث تهدف الدراسة إلى إيضاح أهمية الاعتماد على مقومات وأسس الفكر المقاوالاتي لتشجيع الاستثمار وإنشاء المشاريع الخاصة والتعرف على آليات دعم المقاوالاتية في الجزائر والسياسة التي تتبناها الدولة في إطار التسويق للخدمات والأفكار.

هذا ما دفعنا إلى دراسة مقومات وأسس المقاوالاتية وآليات دعمها بهدف الابتكار والتطوير والتجديد لمعرفة واقع تفعيل المقاوالاتية والعمل الحر عن طريق التعريف بها وكيف انشأت الحاضنات لمرافقة اصحاب المشاريع وما عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويقع على عاتق هذه المؤسسات العمومية دعم وتشجيع الفكر المبدع لدى الشباب فلا بد من تعزيز وإدماج الحملات الاعلامية سواء في الجامعات او حاضنات المؤسسات لتزويد الشباب بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسساتهم وخلق قاعدة عريضة من المقاولين والمبدعين في جميع المجالات وإعداد الجيل لثقافة مقاوالاتية قوامها الابداع والابتكار، ومن هنا وحسب طبيعة بحثنا يمكن ان نطرح السؤالين التاليين:

- ما هي أسس ومقومات الفكر المقاوالاتي ؟

- ماهي آليات دعم المقاوالاتية في الجزائر؟

2. أسس ومقومات الفكر المقاوالاتي :

1.2. مقومات الفكر المقاوالاتي :

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

1.1.2. مقومات شخصية :

الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية

- الثقة بالنفس: وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها¹.
 - الرؤية المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
 - التضحية والمثابرة: يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجهد والاجتهاد والعطاء.
 - الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم، كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه "Shumpeter" بالمملكة الصغيرة.
 - بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح منها:
 - المهارات التقنية: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.
 - المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين .
 - المهارات الإنسانية: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة.
- ### 2.1.2. المقومات البيئية:
- المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.
 - الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.
 - الدين: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر: ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة؟، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، المملكة العربية السعودية، 28-29 نوفمبر 2014، ص2.

– الجهات الداعمة: نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسيا في دفع من كثافة المقاولاتية.

– الجامعة والتعليم: يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريب المفاهيم العلمية التي تبنى عليها¹.

3.1.2. تصنيفات النشاطات المقاولاتية :

تختلف شخصيات وميول أفراد المجتمع وحتى المستوى المعرفي والثقافي، مما يؤدي إلى تنوع توجههم المقاولاتي عند اتخاذهم لقرار إنشاء مشروع، وبالتالي سنجد نسيج متنوع من المقاولات وتم اعتماد عدة معايير للتصنيف.

التصنيف الأول: التصنيف القديم للمقاولات

قبل ظهور التصنيفات الحديثة، كانت المقاولات تصنف بشكل بسيط فكانت تشمل:

أ. المقاولات المنتجة :

وهي مقاولات تقدم منتجات في نهاية دورتها الانتاجية وهي:

- المقاولات الصناعية، ومقاولات الصيد البحري

- المقاولات الفلاحية: وهي التي تزاوّل نشاطها الاقتصادي بالميدان الفلاحي، حيث تنتج منتجات فلاحية من خضر وفواكه وحبوب... الخ².

ب. المقاولات الغير منتجة:

وهي مقاولات لا تقدم شيء ملموس وتشمل:

- المقاولات التجارية، المقاولات الخدمية، مقاولات المهن الحرة

التصنيف الحديث للمقاولات:

التصنيف الحديث للمقاولات يعتمد على معايير متعددة أهمها:

المعايير الاقتصادية:

سوف نعتمد على عوامل اقتصادية في هذا التصنيف:

– التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية:

¹ نبيل محمد شليبي، السمات الشخصية للمستثمر الصغير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص3.

² خليل عبد الله سعد الدين، إدارة مراكز التدريب، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص34.

يعتمد هذا التصنيف على معيار القطاع الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مجموعة من المقاولات حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي تزاوّل فيه أنشطتها، وهذه القطاعات الاقتصادية إجمالاً هي كما يلي:

- القطاع الأولي: ويشمل الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن.
- القطاع الثانوي: ويضم الصناعة والبناء والأشغال العمومية.
- القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات (كالنقل والتجارة).
- التصنيف حسب فرع النشاط الاقتصادي:

زيادة على التصنيف حسب القطاع الاقتصادي، من المفيد الاعتماد على معيار فرع النشاط الاقتصادي المرتبط بالتصنيف القطاعي.

فالقطاع الاقتصادي يتكون من مجموعة من المقاولات التي تزاوّل نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، أما فرع النشاط الاقتصادي فهو يتكون من مجموعة المقاولات التي توفر نفس السلعة أو نفس الخدمة¹.

يمكن الاعتماد على عوامل أخرى للتصنيف تكون غير اقتصادية مثل:

- التصنيف حسب الحجم: يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار حجم المقاول الذي يمكن قياسه بالاعتماد على معايير جزئية ك مبلغ الرأس المال المالي، ومستوى رقم المعاملات، وحجم اليد العاملة مع اختلاف في الحد الأدنى والحد الأقصى لقيم هذه المؤشرات من بلد إلى آخر.

- المقاولات الصغيرة جداً: وهي مقاولة يشتغل فيها عمال يعدون على رؤوس الأصابع (4 على الأكثر) وتحقق رقم معاملات صغير جداً، المقاولات الصغيرة وهي مقاولة تشغل عدداً صغيراً من العمال (بين 4 و 20) وتحقق أرقام معاملات صغيرة.
- المقاولات المتوسطة: وهي مقاولة تشغل عدداً متوسطاً من العمال (بين 20 و 100) وتحقق رقم معاملات متوسط، المقاولات الكبرى وهي مقاولة تشغل أعداداً صغيرة من العمال (أكثر من 100)، تحقق رقم معاملات مرتفع.

- المجموعة: وهي مجموعة شركات تشمل الشركة الأم وشركات تابعة لها، وهنا يكون دور الشركة الأم هو تسيير الشركات ومراقبتها².

- التصنيف حسب الملكية

- مقاولات خاصة، مقاولات عمومية، مقاولات شبه عمومية وهي مقاولات يمتلك أسهمها القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

- التصنيف حسب الجنسية

يعتمد هذا التصنيف على معيار جنسية مالكي أصول المقاول، وعليه فإن المقاولات تصنف إلى ما يلي:

¹ خليل عبد الله سعد الدين، إدارة مراكز التدريب، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص 34.

² محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 47.

- المقاولات الوطنية: ويملك أصولها مواطنون من البلد الذي تتواجد فيه المقاوله إذا كانت المقاوله خاصة أو يملك أصولها القطاع العام إذا كانت المقاوله عمومية.
- المقاولات الأجنبية: ويملك أصولها أشخاص أجنب أو قطاع عام أجنبي، خاصة فيما يسمى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشركات المتعددة الجنسيات.
- المقاوله المختلطة: ويملك أصولها أشخاص أجنب ومواطنون محليون بنسب مختلفة¹.
- التصنيف حسب الهدف
- مقاوله التشغيل الذاتي: هدف هذه المقاوله هو أن يشغل المقاول نفسه.
- المقاوله الاجتماعية: هدفها خدمت المجتمع.
- مقاوله عمومية: هي تقدم خدمة عامة².
- تصنيف الأنشطة المقاولاتية في القانون التجاري الجزائري :
- نص القانون التجاري الجزائري على 9 أنواع من المقاولات سنحاول ذكرها فيما يلي:
- مقاولات صناعية: تعتبر مقاوله الإنتاج التحويل أو الإصلاح من المقاولات التجارية بنص الفقرة 4 من المادة 2 من القانون التجاري الجزائري، والمقصود منها تحويل المواد الأولية أو المنتجات إلى سلع صالحة لسد حاجات الإنسان، أيضا هي تمتد إلى عملية إصلاح السلع المصنوعة، فلا فرق في ذلك إن كان صاحب المصنع قد اشترى السلعة لصنعها أو أنها سلمت إليه ليتولى صنعها أو تحويلها أو إصلاحها ويردها للعميل، فهي إذن تتطلب امتهان الأعمال الصناعية عن طريق التكرار في إطار مهني منتظم.
- مقاولات استخراجية: إن جميع المعادن الطبيعية من ذهب أو فضة أو بترول أو حديد أو ملح أو ماء أو استغلال المناجم وأي منتوجات أخرى كانت على سطح الأرض أو في باطنها كقلع الأحجار وتثبيتها للبناء أو صيد السمك وإقامة مصنع تصبير أو ما يشبه ذلك تعد عمليات صناعية استخراجية، فإذا تمت في شكل منتظم أو مستمر أي في شكل مقاوله اعتبر العمل في نظر المشرع الجزائري تجاريا،
- مقاولات التأمين: نصت الفقرة 10 من المادة 2 على أنه يعد عملا تجاريا فحسب الموضوع كل مقاوله للتأمين، ويفهم من نص المادة أن المشرع لم يفرق بين التأمين التبادلي والتأمين ذا الأقساط الثابتة إذ أن كلاهما يكتب الصفة التجارية فالتأمين بأقساط ثابتة هو الذي تقوم به عادة شركة أموال تجارية تتعهد فيه لمؤمن له في الحدود المتفق عليها بينهما بتعويض الضرر الناتج من حوادث معينة كالحريق أو السرقة أما التأمين التبادلي هو الذي يتفق فيه مجموعة من الأشخاص معرضين لأخطار مشابهة على تعويض الضرر الذي يجل بأحدهم عند وقوع الخطر من مجموع الاشتراكات التي يدفعونها سنويا والتي تشكل فيما بينهم صندوق ضمان كموظفي وزارة التعليم التي تجمعهم مهنة التعليم³.

¹ سلطاني محمد رشدي: التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص25.

² نفس المرجع، ص26

³ على بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، مرقم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص69.

- مقابلة تأجير المنقولات والعقارات: إن تأجير المنقولات والعقارات إذا تم على سبيل التكرار وأخذ شكل مقابلة تخلع عليه الصفة التجارية لأنه يرمي من خلال هذه العمليات إلى المضاربة وتحقيق الربح وأعتبر المشرع كل من يقوم بمثل هذه الأنشطة تجارا ومن ثم ألقى على عاتقهم التزامات التاجر حماية لكل من يتعامل معهم.
- مقابلة البناء والحفر وتمهيد الأرض: نصت الفقرة 5 من المادة 2 من القانون التجاري الجزائري أن كل مقابلة تقوم بأعمال البناء الحفر أو تمهيد الأرض تعد أعمالا تجارية، فهي تشمل ترميم المباني، رصف الطرق، إقامة الجسور، إنشاء الأنفاق وغيرها، وعلى هذا الأساس يشترط لاعتبارها عملا تجاريا أن يكون قد تعهد بتوريد الأشياء اللازمة للبناء¹.
- مقاولات تداول المنتجات والخدمات: نجد في هذه المقاولات عدة أنواع منها:
- مقاولات استغلال المخازن العمومية: هي المقاولات التي تستلم البضائع للإيداع بمقابل سند لأمر يطلق عليه اسم سند الخزن الملحق بوصل إيداع هذه البضائع، ويجوز لهذه المخازن قبول أية بضاعة شريطة أن تكون مشروعة طبقا للفقرة 11 من المادة 2
- مقاولات استغلال النقل والانتقال: هي المقاولات التي يقصد بها نقل البضائع والحيوانات ويقصد بالانتقال، انتقال الإنسان بوسائل النقل المختلفة، فيوجد النقل البري، النهري، الجوي، البحري ويكون داخليا أو خارجيا (وطنيا) إذن يعد النقل عملا تجاريا متى تم على سبيل المقابلة بصرف النظر عن الشخص القائم به سواء كان فردا أو شركة تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- مقاولات لتداول الإنتاج الفكري: نجد فيها:
- مقاولات الملاهي العمومية: واعتبرتها الفقرة 9 من نفس المادة السابقة على أنها من المقاولات التجارية هذا ويقصد بها المقاولات الخاصة بتسليية الجمهور مقابل اجر كالسينما، الغناء المسرح ولا تكتسب صفة التجارة إلا إذا تمسكت بمباشرة عملها على شكل مقابلة مع تحقيق الربح وأن تضارب على عمل الغير.
- مقاولات الإنتاج الفكري (النشر): تتميز في كونها تختص بها دار النشر ويتمثل عملها في شراء حق التأليف من المؤلف قصد بيعه وتحقيق الربح وما المقاول إلا وسيط بين المؤلف وبين الجمهور فهي تكون على أساس المضاربة سعيا لتحقيق الربح².
- مقاولات بيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة أو الأشياء المستعملة بالتجزئة: نصت المادة 2 فقرة 12 على أنه يعتبر عملا تجاريا بحسب موضوعه كل مقابلة لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني، ويقصد بمقابلة البيع للأمكنة أو المحلات المعدة لبيع المنقولات أو البضائع المملوكة للغير بطريق المناذاة العلنية والتي تعمل على بيع الأموال المنقولة بجملة إذا كانت جديدة أو بالتجزئة إذا كانت مستعملة لمن يقدم أعلى ثمن، ويتلقى الوسيط أجر يكون في العادة نسبة مئوية من ثمن البيع على أن يكون البيع إراديا فلا يعتبر البيع بالمزاد العلني للأموال المحجوزة عليها بناء على طلب أحد الدائنين أن بيع دائرة الجمارك للأموال المتروكة أو المصادرة إلا ما صدر على وجه المقابلة فضلا عن توافر المضاربة في عمله.
- يتضح من استقراء أحكام المادة 2 من القانون التجاري الجزائري أن الأعمال التجارية بحسب موضوعها تحوي طائفتين من الأعمال، وقد جاءت على سبيل المثال: أعمال تجارية منفردة والتي يعتبرها المشرع تجارية بغض النظر عن صفة القائم بها بحيث تعد

¹عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص73.

²عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص73.

تجارية حتى ولو باشرها الشخص مرة واحدة، وأعمال تجارية على شكل المقاول أو منشآت تجارية فهاته تعرض خدماتها بصفة مستمرة للجمهور، ولذلك تستلزم تنظيما معيناً بهدف ممارسة مهنة معينة¹.

3. أهمية ودور الفكر المقاولاتي :

1.3. الدور الاقتصادي:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني بحيث أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعماً ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90% تقريباً من المؤسسات في العالم وتشتغل ما بين 50% إلى 60% من القوى العاملة في العالم.

يمكن للمقاول أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية. بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها.

2.3. على المستوى المحلي:

رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظراً إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلاً عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح².

وذلك لأنه يتجاهل أمراً مهماً وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع³.

ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

¹نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص55.

²إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص25.

³نفس المرجع، ص26.

- تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشتت تركيزنا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي¹.

3.3. على المستوى العام:

- تنمية الصادرات: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري والأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

- جذب المدخرات: حيث إن المعروف أن حاجة المقاول لرأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مقاول، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للتبذير أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم².

4.3. الدور الاجتماعي:

1.4.3. من الناحية المعيشية:

- زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة حل، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

2.4.3. من الناحية المادية:

- عدالة توزيع الدخل: إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

- مكافحة الفقر والتفوق الاجتماعي: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاول المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل

¹مراح حياة، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2003، ص 36.

²محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، 2001، ص 3.

الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية مثلا) الاجتماعية (الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية¹ .

5.3. خصائص وعوامل نجاح العمل المقاولاتي :

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الاقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولاتية من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى تتمثل في الآتي:

- الإبداع: يركز نجاح المقاولات على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع. أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية.
- إمكانية النمو: المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك تركز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو؛
- الأهداف الاستراتيجية: إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف استراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية².

6.3. آليات دعم المقاولاتية في الجزائر :

1.6.3. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE :

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على الإسم الجديد لوكالة " ANSEJ" على اساس الاستفادة من تجارب وكالة أنساج السابقة، وتقييم التجربة، لتقديم الدعم لأصحاب المشاريع التي يمكنها خلق الثروة وإنشاء مناصب شغل جديدة، الفكرة تقوم على دعم من الدولة والبنك على ان يقدم المستفيد أو المرقي نسبة 15 بالمائة من قيمة المشروع وعليه، فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.

وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة أيضا بتطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وبإعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

¹ جمال الدين محمد المرسي وآخرون، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص42.

² سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 35-36.

كما تقوم الوكالة بتشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلي احتياجات السوق المحلي أو الوطني، والسهر على عصنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استراتيجي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

وتعمل أيضا على عصنة ورقمنة ليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة¹ وكالة الأنباء الجزائرية، قسم الإقتصاد، 08 ديسمبر 2020 على الساعة 19:15 يمكن تصفحه على الموقع التالي:

<https://www.angem.dz> 22/05/2021 والموضوع على الساعة 12:00

2.6.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

وفقا للمقابلة التي اجريناها مع المكلف بالإتصال بن صديق محمد عماد بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بقسنطينة في الفترة الممتدة من شهر مارس الى شهر أفريل 2021 والتي كان محتواها:

المحور الأول : الإتصال العمومي بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- 1_ هل تعتمد مؤسستكم على الاتصال العمومي ؟
 - 2_ هل تعتمد مؤسستكم على الإعلام التحسيسية ؟
 - 3_ في حالة الإجابة بنعم ماهي أهم الحملات الاعلامية التي تقومون بها ؟
 - 4_ من المسؤول عن وضع البرنامج الاتصالي للمؤسسة ؟
 - 5_ هل تواجه العملية الاتصالية بمؤسستكم أية عوائق ؟
 - 6_ هل تعتمد مؤسستكم على وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني في عملية الاتصال؟
 - 7_ في حالة الإجابة بنعم ماهي أهم المنصات الإلكترونية التي تعتمدون عليها ؟
 - 8_ ماهي مهام خلية الاتصال في وكالتكم في مرافقة المؤسسات المصغرة والناشئة ؟
- المحور الثاني : نشر الفكر المقاولاتي

- 1_ هل تهتم مؤسستكم بنشر ثقافة الفكر المقاولاتي بين الشباب ؟
- 2_ هل تهتم مؤسستكم بتطوير الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين ؟
- 3_ في حالة الإجابة بنعم كيف يتم ذلك ؟
- 4_ ما هي أهم الخرجات التحسيسية الاعلامية التي تنظمها الوكالة بهدف نشر الفكر المقاولاتي؟

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، قسم الإقتصاد، 08 ديسمبر 2020 على الساعة 19:15 يمكن تصفحه على الموقع التالي:

5_ هل تقوم الوكالة بتنظيم دورات تكوينية ؟

6_ في حالة الاجابة بنعم ما هي أهم الدورات التي نظمتها الوكالة في الفترة الماضية ؟

7_ هل تشارك الوكالة في معارض الحرفيين ؟

8_ في حالة الاجابة بنعم ماهو دورها في المعرض ؟

9_ هل تمتلك وكالتكم إتفاقيات تعاون مع المؤسسات العمومية الأخرى ؟

10_ في حالة الاجابة بنعم ماهي أهم مظاهر هذا التعاون ؟

11_ ماهي أهم إستراتيجيات المرافقة التي تعتمدها الوكالة إتجاه المؤسسات المصغرة والناشئة ؟

12_ هل تستهدف مؤسستكم نشر ثقافة المقاولة لدى المرأة الماكثة في البيت ؟

تم استخلاص مجموعة من الآليات تدعم المقاولاتية في الجزائر حيث يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة المشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداحيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

يندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية، والتي تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات السكانية للتكفل بذاتهم لبلوغ مستوى معيشي نزيه ومنصب شغل معتبر، بتطبيق سياسة إجتماعية جديدة هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل الإنتقال الى إقتصاد السوق، بهذا المعنى هي سياسة دعم مباشر، مستهدفة وتساهمي في هذا الإطار تم تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

_ أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية، رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداحيل والعمالة.

- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الادمج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية

لتسيير الوطنية ANGEM .

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجدد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض وبيع.
- المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:
 - تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
 - دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
 - إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة
 - متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج.
 - الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
 - تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
 - تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
 - التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز. وكلما سبق ذكره وفقا للمقابلة التي اجريناها مع المكلف بالاتصال بن صديق محمد عماد بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قسنطينة يوم 2021/05/02 على الساعة 10:00 بمقر الوكالة.

الجدول رقم (01): توزيع القروض الممنوحة في الوكالة حسب طبيعة النشاط.

127719	13.52%	الفلاحة
375499	39.75%	الصناعة الصغيرة
82558	8.74%	البناء والاشغال العمومية
186840	19.78%	الخدمات
166061	17.58%	الصناعات التقليدية
4942	0.52%	تجارة
939	0.10%	الصيد البحري
944558	100.00%	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz

3.6.3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR" :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

- أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يهدف صندوق ضمان القروض الى تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات الجديدة، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينة اللازمة التي تشترطها البنوك، تتراوح نسبة الضمان بين 10% و80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

4.6.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" :

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في :

__ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير.

__ إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية تمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار

__ إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها

__ توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار

__ مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار

__ تمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

__ تسجيل الاستثمارات.

__ ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.

__ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

__ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

__ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

__ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

__ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

4. الخاتمة:

إن مقومات الفكر المقاوالاتي ضرورية خاصة في عملية انشاء المؤسسات الصغيرة لأنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني بحيث أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشتغل ما بين 50% إلى 60% من القوى العاملة في العالم، كما يمكن للمقاولة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية. بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها، من هذا المنطلق أصبحت مختلف مؤسسات القطاع العام والتي تعنى بمرافقة وتطوير الفكر المقاوالاتي تولي للاتصال أهمية كبيرة كونه المحرك الاساسي في تحقيق التنمية المستدامة ونشر الفكر المقاوالاتي.

وبالتالي الدولة استعملت آليات لدعم المقاوالاتية ومنها:

- تنمية روح المقاوالاتية، دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال، متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية. ANGEM

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجدد المصغرة، دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض وبيع، ومن بين المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج، والحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد .
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

ونظرا لأهمية الاتصال العمومي في نشر ثقافة الفكر المقاوالاتي ومن خلال دراستنا ما نريد التنويه به هو الاعتماد على الاتصال والتسويق للتعريف بمدى أهمية المقاوالاتية والبحث عن استراتيجيات اتصالية مدروسة ومبنية على أسس علمية تساهم في التعريف بها

وإعطاء الكثير من النماذج الحية لنشر الثقافة المقاولاتية، ادن السؤال الذي يمكن ان يطرح ما هو دور الاتصال و التسويق العمومي في عملية نشر الثقافة المقاولاتية؟ .

5. قائمة المراجع:

- 1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي -الإدارة المالية- دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
 - 2) جمال الدين محمد المرسي وآخرون، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
 - 3) سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
 - 4) على بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، مرقم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
 - 5) عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
 - 6) محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
 - 7) محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، 2001.
 - 8) نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- اطروحات الدكتوراه والماجستير
- 9) سلطاني محمد رشدي: التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006.
 - 10) مراح حياة، المقال الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2003.

ملتقيات

- 11) خليل عبد الله سعد الدين، إدارة مراكز التدريب، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.
- 12) محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.
- 13) عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر: ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة؟، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، المملكة العربية السعودية، 28-29 نوفمبر 2014.
- 14) نبيل محمد شلي، السمات الشخصية للمستثمر الصغير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية، 2004.

المواقع الإلكترونية

وكالة الأنباء الجزائرية، قسم الاقتصاد، 08 ديسمبر 2020 على الساعة 19:15 يمكن تصفحه على الموقع التالي: <https://www.angem.dz> 22/05/2021